إيران تستأنف لعبة كسب الوقت مع بايدن في الملف النووي

ما انفكت إيران تخوض لعبة كسب الوقت بخصوص برنامجها النووي، فكما توقع المراقبون فإن عودة إدارة جو بايدن إلى الاتفاق يكتنفها الكثير من التحديات والتعقيدات، وقد بدأت تتجلى في تشديد طهران لموقفها من خلال تلغيم أيّ محاولة لتسوية هذا الملف باشتراطاتها، ما يعني أن آمال انفراج هذه الأزمة باتت شبه مستحيلة.

باريس - بدد الموقف الإيراني المتشدد حول سبل تسوية الملف النووي وربطه بذريعة إجراء الانتخابات الرئاسية بعد أسابيع، آمال إدارة الرئيس جو بايدن، والتي أعربت في عدة مناسبات أنها مستعدة للجلوس إلى طاولة المفاوضات مع طهران، وإحياء الاتفاق الذي انسحبت منه إدارة سلفه دونالد ترامب، شريطة العودة إلى الامتثال لشروط الاتفاق.

وتريد إدارة بايدن العودة إلى الاتفاق، ويتطلع البيت الأبيض إلى عملية منسقة بدرجة كبيرة، تعود فيها الولايات المتحدة وإيران إلى الامتثال في نفس الوقت لبنود الاتفاق، ولا يسمح لأي منهما بالانتصار على الآخر. ولكن يبدو أن طهران التي ربما تبالغ في لعب دورها كما تفعل في الكثير من الأحيان، تعتقد أنها قادرة على تحقيق نتيجة أفضل في المستقبل القريب.

ميغان أوسيلفان

ما بدا بسيطا في حملة بايدن الرئاسية تبين أنه معقد للغاية

وفي ضوء التسويفات والمماطلة الإيرانية، تشكل انطباعٌ لدى دبلوماسيين ومسؤولين غربيين وخبراء بأن فرص إحراز واشنطن وطهران تقدما لإحياء الاتفاق النووي المبرم في 2015 قبل الانتخابات الإيرانية في يونيو المقبل تضاءلت على نحو مقلق وأن الدبلوماسية ستظل متعثرة حتى وقت لاحق هذا العام.

وترى ميغان أوسيلفان النائب السابق لمستشار الأمن القومي الأميركي في العراق وأفغانستان خلال فترة ولاية باراك أوباما في تحليل نشرته وكالة بلومبيرغ أن ما بدا بسيطا للغاية في الحملة الرئاسية لبايدن، تبين أنه، مثله مثل كل ما يتعلق بإيران، معقد للغاية.

ومع ذلك، ترجح أوسيلفان أن تؤدي الاتفاقية الحالية إلى طريق مسدود في أكتوبر 2023، في "يوم الانتقال"، حيث من المفترض أن يصادق البرلمان الإيراني على بروتوكول إضافي للسماح بتفتيش أكثر صرامة لمنشآته النووية. ومن المقرر أن يرفع الاتحاد الأوروبي كل العقوبات المتبقية، وعلى الكونغرس الأميركي أن يفعل الشيء نفسه بإجراء تشريعي، بدل تعليقها بأمر تنفيذي.

وحتى الآن فشل الطرفان في الاتفاق بشأن من سيتخذ الخطوة الأولى، فطهران ترى أنه يتعين على واشنطن رفع العقوبات التي فرضها ترامب عندما انسحب من الاتفاق في 2018، بينما تقول واشنطن إنه يتعين أولا على طهران استئناف الالتزام بالاتفاق الذي تنتهكه منذ 2019.

وتظهر أساليب إيران في التملص من ذلك بوضوح في تصريحات مسؤوليها، حيث قال وزير الخارجية محمد جواد ظريف إنه "إذا لم يتم إحراز تقدم في وقت قريب للعودة إلى الاتفاق فإن الدبلوماسية ستتوقف لأشهر بسبب الانتخابات الرئاسية الإيرانية المقرر عقدها في الـ18 من يونيو" المقبل.

ورغم أن السياسة النووية الإيرانية يحددها في نهاية المطاف المرشد الأعلى علي خامنئي الذي لا يخوض الانتخابات، فإن معاناة الناخبين الاقتصادية قد تؤثر على نهج طهران عبر طريق انخفاض الإقبال على المشاركة في الانتخابات وهو ما يدعم من يرون أن المؤسسة يتعين عليها أن تتبع سياسة معتدلة.

وأشار دبلوماسيون غربيون ومسؤولون إيرانيون في تصريحات لوكالة رويترز إلى أن وزارة الخارجية الإيرانية صاغت اقتراحا متدرجا تمكن بموجبه عودة طهران وواشنطن إلى الالتزام بالاتفاق.

وتستند الخطة، التي طُرحت على المستوى الداخلي بإيران في فبراير الماضي ووافق عليها خامنئي والمجلس الأعلى للأمن القومي إلى وقف طهران تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 في المئة مقابل موافقة واشنطن على الإفراج عن بعض الأرصدة الإيرانية المجمدة في الخارج لدى اليابان وكوريا الجنوبية والعراق وقيمتها 15 مليار دولار.

ويرى دبلوماسيون غربيون أنه على إدارة بايدن إصدار أمر تنفيذي برفع العقوبات الاقتصادية، التي فرضها ترامب، وهي فكرة يرى المسؤولون الأميركيون وغيرهم أنها لا تصلح كبداية، لأن الإيرانيين الراغبين في موقف أشد رفضوا الاقتراح لأسباب منها أن الأمر التنفيذي لن يضمن فعليا رفع العقوبات كما أنهم رفضوا أيضا خطة بديلة أشد لتعليق تخصيب اليورانيوم بنسبة 20 في المئة لشهر أو اثنين.

وكشف مصدر وثيق الصلة بمكتب خامنئي، لم تكشف رويترز عن هويته، أن الأخير عقد عدة اجتماعات مع المجلس الأعلى للأمن القومي ورئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية لمناقشة ما يتعين فعله. وقال إن "خامنئي وافق في البداية على الخطة قبل أن يقرر في اجتماع في مطلع مارس الجاري أن المؤشرات من الإدارة الأميركية غير كافية ويسود الآن موقف أشد يطالب برفع العقوبات الأميركية أولا".

وكان مسؤولون أميركيون قد اقترحوا في الآونة الأخيرة أن يتخذ الجانبان خطوات "متبادلة"، لكن إيران لم ترحب بالفكرة.

وفي كلمة له الأحد الماضي، قال خامنئي إنه "ينبغي على المسؤولين الإيرانيين افتراض أن العقوبات لن ترفع في وقت قريب وأن على الأميركيين رفع كل العقوبات". وأضاف "سوف نتحقق من ذلك وفي حال إلغاء العقوبات سنعود إلى الوفاء بالتزاماتنا دون أي مشكلة... صبرنا طويل".

ورأى هنري روم المحلل في مجموعة يوراسيا أن تصريحات خامنئي تسلط الضوء على الاعتقاد بأن الولايات المتحدة وإيران لن تعيدا إحياء الاتفاق النووي قبل الانتخابات الرئاسية الإيرانية وأن احتمال عقد اجتماع بين البلدين قائم لكنه ليس مرجحا قبل يونيو القادم.

ومع أن الأمور لا تزال عالقة، والوقت ينفد قبل الانتخابات، لكن فرنسا وبريطانيا وألمانيا، الأطراف الأوروبية في الاتفاق النووي، لا تزال تسعى لإحراز تقدم. وقال مسؤول في الاتحاد الأوروبي إن "فرص تحقيق انفراجة قبل الانتخابات تصل نسبتها إلى خمسين في المئة"، لكنه قلل من أهمية المحادثات المباشرة وذكر أن الاتصالات غير المباشرة قد تحرك الأمور.

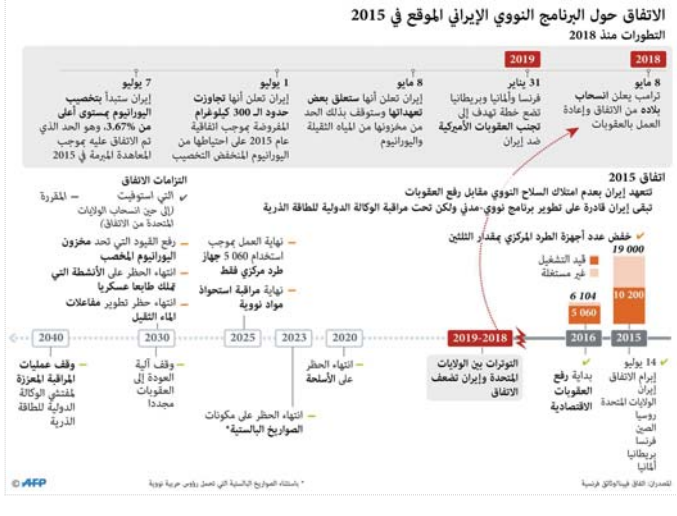

النفط بلا بوصلة

تراجع الطلب على النفط ما عاد دوريا.. هناك تغيرات جذرية وعميقة

عودة الوضع الطبيعي لسوق الطاقة في حقبة ما بعد الجائحة أمر مستبعد

تسلط الأحداث الجارية في قطاع الطاقة، والذي جسدته بوضوح الأرباح المتراجعة لأرامكو السعودية إحدى أكبر شركات النفط في العالم، وذلك للعام الثاني على التوالي، الضوء على حالة عدم اليقين المسيطر على المراقبين والخبراء بشأن المدى الذي يصبح فيه تراجع الطلب على النفط هيكليا وليس دوريا، مما يعني أن ثمة خللا سيطرأ على السوق عاجلا أم آجلا وقد يربك هذا النشاط على نحو غير متوقع.

لندن - لم تكن أرامكو عملاق النفط السعودي بعيدة عن تداعيات الأزمة الصحية التي ضغطت على الطلب العالمي بشكل أكبر منذ تفشي فايروس كورونا، قياسا بما كانت عليه الأوضاع في سوق الطاقة خلال السنوات السابقة، حيث ظهر ذلك واضحا من البيانات الرسمية، التي تم الكشف عنها بداية هذا الأسبوع.

وأعلنت الشركة، التي أدخلت تغييرات على هيكلة مجلس الإدارة قبل عدة أيام، عن تحقيق الشركة أرباحا قدرها 49 مليار دولار بنهاية العام الماضي، والتي وصفتها بأنها «واحدة من أكثر السنوات تحديا في التاريخ الحديث».

أليستر نيوتن

الوقت فقط كفيل بإثبات ما إذا كان تراجع الطلب بات أمرا هيكليا

ويل فانلوه

السنوات الخمس المقبلة أفضل فترة للاستثمار في النفط

وعلى الرغم من هذا الانخفاض بنسبة 44 في المئة في الأرباح على أساس سنوي، فإن الشركة ستفي بالتزامها بدفع 75 مليار دولار أرباحا للمساهمين، سيذهب معظمها إلى خزائن الدولة، لكن يبدو أن شركة النفط السعودية ستدفع ثمنا مقابل ذلك.

وهذا التراجع هو الثاني على التوالي، حيث تقلصت أرباح أرامكو في 2019 بنسبة 20.6 في المئة، قبل اندلاع معركة الأسعار وتراجعها الحاد بعد انهيار اتفاق خفض الإنتاج في إطار تحالف أوبك+.

ما تأثيرات ذلك

لخص المحلل السياسي أليستر نيوتن، الذي أمضى عشرين عاما في السلك الدبلوماسي البريطاني، في تحليل نشرته مؤسسة "عرب داجست" الاستشارية آثار تراجع الأرباح على نشاط الشركة مستقبلا في ثلاثة عوامل رئيسية.

أولا تخفيض النفقات الرأسمالية بمقدار 6 مليارات دولار عن العام الماضي، ما يعني إنفاقا أقل بكثير عن الإنفاق المخطط لهذا العام؛ ثانيا زيادة نسبة الدين لأكثر من الضعف ليصل إلى 55 في المئة على أساس سنوي؛ ثالثا خفض بنسبة 30 في المئة في إجمالي الأموال المدفوعة للخزينة السعودية، على الرغم من العاملين الأول والثاني.

ومع ذلك، وكما قال أنجلي رافال في صحيفة "فايننشيال تايمز" بعد أن أصدرت أرامكو نتائجها مباشرة، فإن الشركة "كانت تتمتع بالمرونة بشكل أكبر من نظيراتها الدولية".

وأضاف إنه "على عكس ما رأيناه من أوبك قبل 12 شهرا، سيساعد قرار المنظمة في الرابع من مارس 2021 بالإبقاء على سريان الأمور في أرامكو إلى حد كبير بشكل طبيعي حتى تخفيضات الإنتاج في مايو المقبل المتفق عليها خلال انخفاض الأسعار في العام الماضي". ومع ذلك، يبقى انتظار مقدار المساعدة وتأثيرها سيد الموقف.

ولقد كانت النتيجة المباشرة لقرار أرامكو مطلع هذا الشهر هي تعزيز الارتفاع في أسعار النفط، الذي تم تسجيله منذ قرار أوبك+ في الثالث من ديسمبر الماضي لزيادة الإنتاج بشكل تدريجي.

وكان هذا القرار وسياسة ضبط النفس، التي تم اتباعها في وقت سابق هذا الشهر بناء على إصرار الرياض إلى حد كبير، ونتج هذا القرار الحكيم عن بعض الأحداث التي جدت منذ ديسمبر 2020.

ويقول نيوتن إن تلك السياسة أدت إلى أمرين اثنين، الأول استمرار الارتفاع في أسعار النفط، الذي كان لا يزال مؤقتا في أواخر 2020، مع ارتفاع سعر خام برنت من 48 دولارا في أوائل ديسمبر إلى 70 دولارا للبرميل وذلك للمرة الأولى منذ منتصف مارس 2019، مدفوعا بشكل جزئي بهجمات جماعة الحوثي المدعومة من إيران على السعودية.

أما الثاني، فإن الصعود القوي، الذي حدث الأسبوع الماضي على ما يبدو، توقف وانعكس بشكل جزئي، مع تراجع خام برنت بنسبة 7 في المئة تقريبا إلى 64.5 دولار وهو أكبر انخفاض أسبوعي له منذ أكتوبر الماضي، بفضل ضعف الطلب.

التفاؤل لن يدوم

لا تزال توقعات شركات وول ستريت متفائلة، فمؤسسة غولدمان ساكس، على سبيل المثال، ملتزمة بتوقعاتها بارتفاع سعر خام برنت إلى 80 دولارا خلال الأشهر الثلاثة المقبلة، وذلك لدفع منظمة أوبك+ للاتفاق في أغسطس على زيادة الإنتاج بمقدار 2.8 مليون برميل يوميا.

كما تتوقع شركتا جي.أس وجي.بي مورغان تشيز أن المحفزات المالية ستعمل على رفع سعر النفط فوق 100 دولار في العام المقبل إن لم يكن بحلول أواخر هذا العام، وهو مستوى غير مسبوق منذ عام 2014 حينما ارتفعت الأسعار بشكل قياسي قبل أن تعود إلى الانهيار لتصل في بعض الفترات إلى 23 دولارا.

وتصر وكالة الطاقة الدولية على أن الجائحة عملت على توفير طاقة فائضة أكثر من كافية يمكن استغلالها بسهولة، أي حوالي 9.3 مليون برميل يوميا، مع وجود مخزونات نفطية عالمية لإبقاء الأسعار تحت السيطرة ليس فقط حتى عام 2021، ولكن بعد ذلك وحتى عام 2023.

وقالت الوكالة في تقرير سابق إنه "يتم العمل على فائض المخزون الكبير، الذي تراكم العام الماضي وستعود مخزونات النفط العالمية، باستثناء الاحتياطيات الاستراتيجية، إلى مستويات ما قبل الوباء في عام 2021. ومع ذلك، قد لا تكون هناك عودة إلى الوضع الطبيعي لسوق النفط في حقبة ما بعد كوفيد – 19".

ويعتقد المحلل البريطاني نيوتن أن هذا لا يعني أن وكالة الطاقة الدولية تنحاز إلى أولئك، الذين يعتقدون أن العالم الآن يعيش عصر ذروة الطلب، لكنها تقر بالفعل "باحتمال بلوغ ذروة في وقت أقرب مما كان متوقعا في السابق إذا اتبعت الحكومات سياسات قوية لتسريع التحول إلى الطاقة النظيفة".

ونتيجة لذلك، لا يُتوقع الآن سوى زيادة متواضعة في الطلب العالمي، الذي يبلغ 4.4 مليون برميل يوميا مقارنة بمستويات ما قبل الجائحة، إلى 104.1 مليون برميل يوميا فقط بحلول عام 2026.

وكما تشير وكالة الطاقة الدولية، فإن هذا "سيوجد معضلة للدول المنتجة للنفط والشركات التي تحجم عن ترك الموارد الموجودة في الأرض أو بناء قدرات جديدة يمكن أن تصبح عاطلة عن العمل".

وهذه المعضلة لا تقتصر على دول وشركات أوبك+، ولكن أيضا ستطال البعض الآخر مثل الولايات المتحدة، حيث الآراء حول النفط الصخري منقسمة تماما كما هو الحال بالنسبة لإنتاج النفط في جميع المجالات.

وكتب جاستن جاكوبس وديريك بروير في صحيفة "فايننشال تايمز" منتصف هذا الشهر يقول إن وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان، قال في الرابع من مارس الجاري إن "قطاع النفط الأميركي المنهك لم يعد في وضع يسمح له بتدمير جهوده للحفاظ على ارتفاع الأسعار من خلال الحفر من جديد".

معضلة جماعية

مع ذلك، ومن خلال الحكم من تقرير جديد لبروير نشر قبل أيام، فإن وجهة النظر هذه لا يشاركها بعض أولئك الذين يعملون بالفعل في القطاع، والذين يتوقعون حدوث طفرة أخرى بناء على الاعتقاد بأن "تخفيضات إنتاج أوبك، والائتمان الرخيص، والإنفاق الحكومي المحفز، وتحول سوق الأسهم بعيدا عن أسهم التكنولوجيا إلى شركات 'الاقتصاد القديم' كلها عوامل توفر مساعدة لمنتجي النفط".

واقتبس بروير تصريحا لأحد أكبر المستثمرين في القطاع، وهو ويل فانلوه من شركة كوانتم إنرجي بارتنرز، والذي قال فيه "قد تكون السنوات الخمس المقبلة أفضل خمس سنوات لدينا على الإطلاق للاستثمار في الهيدروكربونات".

وقد لا تتعارض مواقف فانلوه في حد ذاته مع وجهة نظر الأمير عبدالعزيز. وكما يقول بروير يبدو أن منتجي النفط الصخري الباقين والأكثر إصرارا واجتهادا سيكونون على الأقل أكثر تركيزا إلى حد ما على عائد الاستثمار بدلا من مجرد زيادة الإنتاج.

وبطريقة أو بأخرى، تعني هذه الأوقات أنه يتعين على المنتجين والمستثمرين استخلاص استنتاجات وشيكة ووضع رهاناتهم وفقا لذلك. ولكن بالنسبة للباقين، فإن جميع أوجه عدم اليقين تؤكد على البقاء، في الوقت الحالي، على حاجز فوق الحد الأدنى، أي إلى الحد الذي انخفض عنده الطلب في العام الماضي وتبيّن أنه تغيّر هيكلي وليس دوريا. وفي ضوء ذلك يؤكد نيوتن أن الوقت فقط كفيل بإثبات ذلك.